http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1639) السنة السابعة -الثلاثاء (27) تشرين الاول 2009

بعد تفجيرات الاحد..القوات الأمنية في حالة تأهب

بغداد / المدى

وضعت قوات الامن العراقية الاثنين في حالة تاهب قصوى بعد التفجيرات الضخمة التي حولت وسط بغداد الى بركة دماء، في حين لا يزال القادة السياسيون يواصلون جهودهم الرامية للتوصل لاتفاق حول قانون الانتخابات التشريعية.

ووقع التفجيران الانتحاريان بفارق زمني بسيط، استهدف الاول مقر وزارتي العدل والبلديات والاشغال العامة المقابلة لها، في حين استهدف الثاني، مبنى مجلس محافظة بغداد، واديا الى مقتل ١٠٠ شخص واصابة نحو ٥٠٠ اخرين، فيما تناثرت اشلاء الاجساد المحترقة في شوارع العاصمة.

ويعد هذا الاعتداء اكثر الهجمات دموية في هذا البلد المضطرب منذ اكثر من عامين، فيما حمل مسؤولون حكوميون المسؤولية على تنظيم القاعدة والبعثيين.

وترأس رئيس الوزراء نوري المالكي اجتماعا طارئا لمجلس الأمن القومي في وقت متأخر الاحد لمناقشة الهجمات مع القادة العسكريين وضباط الشرطة، بحسب الناطق باسم الحكومة علي الدباغ.

وتفقد المالكي مكان وقوع الانفجارين واكد ان هذه الهجمات لن تؤثر على العملية السياسية التي تتجلى في الانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها في كانون الثاني/يناير المقبل

وقال المالكي ان «جرائم البعث والقاعدة لن تنجح في تعطيل العملية السياسية واجراء الانتخابات التشريعية المقررة في ١٦ كانون الثاني/يناير المقبل».

وتوعد رئيس الوزراء بمعاقبة اعداء الشعب العراقي «الذين يريدون اشاعة الفوضى في البلاد وتعطيل العملية السياسية ومنع اجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد».

واكد ان «الاعتداءات الارهابية الجبانة هي ذات الايدي السوداء نفسها التي تلطخت بدماء ابناء الشعب العراقي».

وسجل الاثنين انتشارا امنياً كثيفاً في طرق عدة في وسط بغداد، ما اضطر الكثير من السكان الى السير للوصول الى اماكن عملهم.

وانتشرت العديد من آليات الجيش فيما انشئت نقاط تفتيش جديدة.

ومنعت حركة المرور في محيط موقع التفجيرين، فيما سمح لعدد قليل من السيارات بالمرور، في وقت عملت عشرات الاليات التابعة للبلدية على محاولة اصلاح ما دمر في المنطقة.

ووقع التفجيران قرابة الساعة ١٠،٣٠ واستهدفا مجلس محافظة بغداد ووزارة العدل ووزارة البلديات والاشغال المقابلة لها في وسط العاصمة.

وحصلا عند مفترق طرق مزدحم قرب وزارتي العدل والبلديات، وقال مصدر بحسب فرانس برس ان السيارة التي انفجرت كانت متوقفة في وسط الطريق.

وحصل الهجوم الثاني بعد نحو دقيقتين في شارع الصالحية امام مبنى مقر مجلس محافظة بغداد. واحدث الانفجار الذي وقع قرب جدار الوزارتين، حفرة عميقة امتلأت بالمياه بسبب تحطم قسطل لمياه الشرب يصل طوله الى عشرة امتار.

واودت التفجيرات بحياة ٩٩ شخصا، بحسب ما افاد مسؤول رفيع في وزارة الصحة، الامر الذي اكده الناطق باسم الحكومة العراقية علي الدباغ وكذلك المتحدث باسم عمليات بغداد قاسم عطا.

في المقابل، اكد مسؤول في وزارة الداخلية أن عدد القتلى بلغ ١٥٥ شخصا.

وقال عطا ان الشاحنة التي انفجرت بالقرب من وزارتي العدل والبلديات المقابلة لها كانت محملة بطن من المتفجرات، فيما كانت السيارة الاخرى التي انفجرت قرب محافظة بغداد محملة بـ٧٠٠ كلغ من المتفجرات.

وارسل الجيش الاميركي الذي ينتشر نحو ١٢٠ الفا من جنوده في العراق «خبراء في مجال مكافحة المتفجرات لمساعدة العراقيين في التحقيق في الاعتداءات».

في هذا الوقت، من المقرر ان يلتقي المالكي الاثنين الرئيس العراقي جلال طالباني ورئيس البرلمان اياد السامرائي لمناقشة قانون الانتخابات المتعثر وسط قلق متزايد من تأجيل موعد اجراء هذا الاستحقاق المقرر في كانون الثاني/يناير.

وانتهى اجتماع الاحد الذي ضم كبار القادة السياسيين من دون التوصل الى اتفاق بشأن القانون.

وقد حض الرئيس العراقي المسؤولين السياسيين للتوصل الى قرار سريع، بحسب ما افاد نائب شارك في المناقشات لوكالة فرانس برس.

وتشكل مسألة مدينة كركوك الغنية بالنفط والتي يطالب الاكراد بضمها الى اقليم كردستان العقبة الرئيسية امام امرار القانون، وخصوصا ان التركمان والعرب يعارضون هذا الامر.

واثار تعثر اقرار القانون قلق الولايات المتحدة، الامر الذي قد يدفعها الى ابقاء اعداد من جنودها في البلاد العام المقبل.

ووفقا للاتفاق الامني بين بغداد وواشنطن، يتعين على القوات الاميركية سحب جميع قواتها المقاتلة من العراق بحلول نهاية اب/أغسطس من العام المقبل على ان يتم انسحاب كامل للقوات في نهاية ٢٠١١.

واعرب العديد من المسؤولين الغربيين عن ادانتهم لهجمات الاحد.

وتلقى طالباني اتصالا هاتفيا من الرئيس الاميركي باراك اوباما الذي قدم له التعازي بضحايا التفجيرين. واعتبر السناتور الجمهوري جون ماكين المرشح السابق للانتخابات الرئاسية ان هذه الاعتداءات يجب الا تؤثر على وتيرة سحب القوات الاميركية من العراق.

وقال الامين العام للحلف الاطلسي اندرس فوغ راسموسن ان هذه الهجمات «تستحق الادانة»، فيما اعتبرت الرئاسة السويدية للاتحاد الاوروبي انها عملية «تثير الاشمئزاز». ويذكر هذان الانفجاران بالتفجيرات التي وقعت في العاصمة في اب/اغسطس الماضي واسفرت عن مقتل نحو مئة شخص، وتحديدا قرب مبنيي وزارتي الخارجية والمالية.

تأهب وترقب

مواطنون: الكتل السياسية تتحمل مسؤولية الخروقات

النجف / وكالات

حمّل مواطنون عراقيون في النجف، الكتل السياسية مسؤولية الخروقات الأمنية، لانشغالهم بالمكاسب الحزبية وعدم متابعتهم الجادة للوزراء الأمنيين بعد تفجيرات الأربعاء الدامي التي استهدفت وزارتي الخارجية والمالية، ما فتح الباب أمام تهاون وتراخ نتج عنه خرق امني آخر، مشددين على ان المجلس بحاجة الى جهة تراقب وتتابع أداء أعضائه الذين من المفترض ان تكون من أولوياتهم في هذه المرحلة، الحفاظ على أرواح المواطنين.

وقال محمد الشادي (٣٧سنة محامي) بحسب (آكانيوز) امس الاثنين: ان الخلافات السياسية شغلت السادة النواب عن متابعة الوزراء الأمنيين والخطط الأمنية التي كان من المفترض ان تتابع بغرفة عمليات مشتركة بالمجلس، كونها تخص اهم ما ترتكز عليه الدولة وهو حياة المواطن».

وأضاف ان «الخروقات التي استهدفت وزارتي الخارجية والمالية في يوم الأربعاء الدامي كان من المفترض ان تكون جرس الإنذار لإعادة برمجة الخطط الأمنية وطريقة تنفيذها، لا ان تستخدم شعارات للانتخابات خصوصا ان المنفذين بدأوا بأختيار اهداف نوعية تحرج الحكومة وتمس سيادتها كدولة، فاهم الوزارات استهدفت: الخارجية، والمالية، والعدل، إضافة الى مجلس محافظة بغداد».

من جانبها قالت بشرى ادريس (٤٥سنة مدرسة): ان «التكتلات الحزبية والاختلافات أصبحت سمة مجلس النواب، بالرغم من ان الخلاف واحد من أوجه الديمقراطية لكن ليس بالطريقة التي تصرف اهتمام الأعضاء عن متابعة أهم ما يشغل المواطن وهو أمنه وسلامة أفراد عائلته».

وأضافت: ان «إهمال متابعة التحقيقات واللجان التي تشكل لبيان المقصرين بعد الخروقات الأمنية تفتح الباب أمام مزيد من التراخي والتهاون من قبل الأجهزة التنفيذية للخطط الأمنية وعدم إحساسهم بالمسؤولية عما يجري» مطالبة بـ«القصاص من العنصر الأمني المقصر والمتسبب بإزهاق أرواح المواطنين الأبرياء بمحاكمة علنية».

وذكر حسين علي باقر (مهندس ٢٧سنة): ان «مجلس النواب يحتاج الى تشكيل لجنة من أعضائه حتى تكتسب الصفة القانونية يتفق على ان تتابع أداء النواب بما يخص تعاطيهم مع القضايا ذات الاهتمام الأول بالمواطن وأهمها الأمن والتي نرى انها باتت من ضمن المسائل الثانوية، اما الأولويات فهي المصلحة الحزبية ومنافع الكتلة والمكسب للوصول الى جمع أصوات في الانتخابات».

وبيّن ان «تلك المكاسب التي يبحث عنها السادة النواب بإمكانهم الوصول اليها فقط من خلال تقديم ما يمكنهم خدمة للمواطنين، لا من خلال المواقف التي يعتقد ان بإمكانها ان توحي بانها من اجل المصلحة الوطنية».

وكان تفجيران بسيارتين مفخختين استهدفا يوم الاحد الماضي وزارة العدل ومجلس محافظة بغداد في الصالحية، اوقعا ١٣٩ قتيلاً و ٥٠٠ جريح بحسب ما أعلن وزير الصحة العراقي صالح الحسناوي في تصريحات صحفية أدلى بها.

الاندبندنت: نهاية العنف بعيدة المنال في العراق

لندن / بي بي سي

نشرت صحيفة الاندبندنت مقالا للكاتب باتريك كوكبيرن بشأن الأوضاع الامنية في العراق على خلفية التفجيرين اللذين شهدتهما بغداد الاحد وأوقعا أكثر من ١٣٠ شهيدا. يقول الكاتب: إن الانفجارات التي شهدها وسط بغداد تظهر إلى اي مدى تظل نهاية العنف في العراق بعيدة المنال.

ويعرب كوكبيرن عن اعتقاده بأن الحكومة العراقية بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي جعلت نفسها أكثر عرضة للهجمات «بمفاخرتها بأنها تحسن الوضع الأمني».

ويقول الكاتب إن العراق اليوم أكثر أمنا مما كان عليه قبل ثلاث سنوات «لكنه لا يزال واحدا من أكثر الأماكن خطورة في العالم».

ويرى كوكبيرن أنه لا داع للقول بأن تفجيرات الأحد في شارع حيفا كانت بسبب انسحاب القوات الأمريكية من المدن، مضيفا «بوجود القوات الأمريكية أو بدونها، كان بمقدور المفجرين الوصول إلى بغداد منذ أن دمروا مبنى رئاسة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣».

ويضيف من الصعب ايقاف التفجيرات الانتحارية التي تتم بواسطة السيارات، مذكرا في هذا الصدد بـ«النجاح» الذي حققه الجيش الجمهوري الايرلندي خلال عقد التسعينات في استهداف مناطق صغيرة في لندن. ويشير كوكبيرن إلى أن التفجير الذي استهدف وزارة الخارجية العراقية في ١٩ آب، دفع وزير الخارجية هوشيار زيباري إلى القول بأن منفذ الهجوم قد تلقى مساعدة من قبل عناصر في الجيش ورجال الشرطة العاملين في نقاط التفتيش. وبين أن (ما ذهب إليه زيباري) قد يكون ممكنا «لكن من المستحيل على قوات الأمن العراقية أن تفتش كل مركبة، خاصة أن المفجرين سيتأكدون من أن أوراقهم سليمة».

ويرى كوكبيرن أن التفجيرات التي يشهدها العراق ليست هي الدليل الوحيد الذي يثبت أن البلاد لا تزال غير آمنة، مضيفا «للأسف هناك مؤشرات أخرى، مثل الفشل في إعادة ١,٦ مليون نازح من دياره داخل البلاد إلى مناطقهم».ويشير الكاتب في هذا الصدد إلى دراسة اعدتها المنظمة الدولية للهجرة وعزت فيها عدم رغبة النازحين في العودة إلى ديارهم إلى عدم توافر الخدمات الأساسية في مناطقهم من تعليم وكهرباء ومياه ورعاية صحية.

ثم يتساءل كوكبيرن عمن يقف خلف التفجيرات، قبل أن يجيب بأن من شبه المؤكد أنها «شبكة ما من القاعدة من المرجح أنها تعمل بإرشاد أو مساعدة حزب البعث أو الاجهزة الأمنية للنظام القديم».

ويقول الكاتب إن العراقيين يميلون إلى اعتبار موجة العنف غير المنتهية «علامة على أن جيرانهم يهدفون لإعاقة ظهور عراق قوي».

ويرى كوكبيرن أن ايران ترغب في وجود دولة صديقة في الخليج لكنها لا تريد دولة قوية في العراق.

ثم ينتقل الكاتب إلى محاولات إعادة الاعمار الاقتصادي، مشيرا إلى أن العراق ظل في حالة حرب وعقوبات اقتصادية طيلة ٣٠ عاما. ويختم مقاله بالقول إن الحكومة العراقية «فشلت في مداواة جروح الماضي العميقة»، وأن «تفجيرات (الأحد)، الأعنف خلال عامين، أوضحت إلى أي مدى العراق بعيد من حل مشاكله».

نجاح الديمقراطية في العراق ضمان لأنتشارها بالشرق الاوسط

بغداد / وكالات

في تحليل لأهمية العراق الإقليمية والدولية، قال المعلّق الأميركي المعروف توماس فريدمان إن التركيز الحالي على أفغانستان ينبغي أن لا يحوّل انتباهَ جهود واشنطن الدبلوماسية عن الساحة العراقية. ذلك أنّ التغييرَ في العراق من شأنه أن يؤثّرَ في العالمين العربي والإسلامي بأسرهما بينما لن يتجاوزَ أثرُ التغيير في أفغانستان حدود تلك الدولة. وأضاف فريدمان في مقال نشرته صحيفة (نيويورك تايمز) الأحد تحت عنوانَ «عيون على الجائزة»، أنه يتعين على إدارة الرئيس باراك أوباما أن تضمن إجراء الانتخابات العراقية المقبلة في موعدها المقرر في كانون الثاني ليس على أساس (القائمة المغلقة) كما جرى في انتخابات عام ٢٠٠٥ بل على أساس (القائمة المفتوحة). وفي دعوته الإدارة الأميركية إلى التأكيد على هذه النقطة، أشار فريدمان إلى تأييد المرجع الديني الأعلى في العراق السيد علي السيستاني إلى أجراء الانتخابات المقبلة على أساس (القائمة المفتوحة). فريدمان أوضَح أن الخطوة الكبيرة التالية بعد ضمان إجراء الانتخابات وفقَ (القائمة المفتوحة) هي انبثاق أحزاب جديدة على أساس تحالفات غير طائفية تجمَع كل المكوّنات العراقية.

وهنا تكمن أهمية نجاح التجربة الديمقراطية العراقية ذلك أن العراق هو بمثابة عالم مصغّر في الشرق الأوسط. وإذا ما استطاعت مختلف المكوّنات العراقية من التوصّل إلى صيغة لحُكم أنفسها دون ديكتاتورية مستبّدة فإن الديمقرَاطية ستكون ممكنة في المنطقة بأسرها. وينسب الكاتب الأميركي المعروف إلى رئيس الوزراء نوري المالكي قوله في مقابلة أجراها معه في واشنطن قبل بضعة أيام «لا يمكنَ أن يُحكَمَ العراق من قبَلِ لونٍ واحد أو طائفة واحدة أو دين واحد»، مضيفاً «لقدً رأينا بوضوح كيف هددت التكتلات الطائفية والإثنية وحدتَنا الوطنية.» وأضاف المالكي أن نجاح الديمقراطية في العراق سوف يجعل الدول التي تقوم أنظمتها على أساس الحزب الواحد أو الطائفة الواحدة أو الفئة القومية الواحدة تشعر بالتهديد، بحسب ما نقلَ عنه فريدمان.

الأحزاب السياسية تناقش قانون قواعد السلوك الانتخابي

بغداد / الوكالات

أبدت غالبية الأحزاب السياسية المتنافسة على الانتخابات المقبلة ارتياحا كبيرا لمشروع قانون السلوك الانتخابي الذي كان المجلس الرئاسي المكون من رئيس الجمهورية جلال طالباني ونائبيه عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي، قد تقدموا به كمشروع الى مجلس النواب.

ويحتوي مشروع القانون على العديد من الفقرات اهمها سحب صلاحيات رئيس الوزراء نوري المالكي وجعل حكومته حكومة تصريف أعمال قبل موعد إجراء الانتخابات، وينص ايضا على منع الأجهزة الأمنية من الاقتراب من المراكز الانتخابية، كما أنه حدد آلية لضبط عمل شبكة الإعلام العراقي المملوكة للدولة خلال فترة التغطية الانتخابية.وتشكيل لجنة عليا للتنسيق والإشراف الانتخابي مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تتكون من أعضاء من مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني ومجلس القضاء الاعلى، الا ان بعضها عارض وبشدة طرح مشروع القانون على مجلس النواب.

المعارضة الرئيسية جاءت من حزب الدعوة جناح المالكي ، فقد رفض رئيس الوزراء مشروع هذا القانون. فيما اعتبره علي الأديب القيادي البارز في الحزب «انقلابا» على العملية الديمقراطية في العراق. وقال عمر المشهداني السكرتير والمستشار الصحفي لرئيس البرلمان في تصريحات اعلامية «ان المجلس الرئاسي قدم لرئاسة مجلس النواب مشروع قانون السلوك الانتخابي. الا ان مشروع القانون لم تتم مناقشته بعد، ولم تتم قراءته ولم يتم بحثه او دراسته في مجلس النواب، وبالتالي فان القانون لم يطرح للتصويت عليه «!!

وكان المجلس الرئاسي قد تقدم بمقترح قانون السلوك الانتخابي لضمان شفافية ونزاهة الانتخابات وضمان عدم التزوير والتلاعب بالنتائج.. خصوصا مع الشكاوى الكثيرة التي قدمتها الأحزاب الكبيرة والصغيرة، التي شاركت بانتخابات المجالس المحلية التي جرت قبل أشهر.

وكان التيار الصدري قد شكا بمرارة من عمليات تزوير كبيرة وتلاعب بنتائج انتخابات المجالس المحلية. وقال صلاح العبيدي الناطق باسم زعيم التيار مقتدى الصدرفي تصريحات صحفية : لدينا ادلة وإثباتات كثيرة على حصول عمليات تزوير واستبدال في صناديق الاقتراع،وتغييب آلاف الأسماء وتغيير في نتائج الانتخابات لحزب على حساب حزب آخر.

اما ليلى الخفاجي النائبة عن المجلس الإسلامي الأعلى فقد قالت: يجب ايجاد ضمانات لإجراء انتخابات حرة نزيهة وشفافة. خصوصا مع التشكيك باستقلالية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وعدم حياديتها، ولتفادي الخلل الكبير الذي حصل في انتخابات مجالس المحافظات..

وأضافت: ان مشروع قانون قواعد السلوك الانتخابي يحتوي على قرابة ٢٠ مادة، ومن تلك المواد تشكيل لجنة مراقبة عليا تتكون من ٣ أفراد من فرعي السلطة التنفيذية متمثلة بممثل عن المجلس الرئاسي، وعضوين يتم ترشيحهما من قبل مجلس الوزراء، وثلاثة أعضاء، يتم ترشيحهم من مجلس القضاء الأعلى، و٣ أعضاء من منظمات المجتمع المدني، وأضافت: يجب ان يصوت مجلس النواب على مشروع قانون قواعد السلوك الانتخابي وعلى اللجنة التي مهمتها التنسيق مع المفوضية العليا للانتخابات.

وأردفت: يجب عرض كل ما يتعلق بالانتخابات على هذه اللجنة. نحن مثلا لا نريد أن نفاجأ كما حصل في انتخابات مجالس المحافظات، بصدور قرار يحظر التجوال دون معرفة الأسباب.

وتساءلت: ما الذي يؤكد لنا عدم استغلال السلطة التنفيذية لمنصبها في الترويج لنفسها ومن يضمن استقلاليتها، وعدم تبديد المال العام واستخدامه لصالح حملتها الدعائية الانتخابية، والتأثير في الناخبين كما حصل في انتخابات مجالس المحافظات! حيث استغلت السلطة التنفيذية منصبها وموقعها،في تنظيم مؤتمرات تمت إقامتها تحت مانشيتات رسمية ، لكن تم استغلالها لجهة معينة. كذلك استغلال السلطة التنفيذية لمركبات ومؤسسات الدولة وغيرها وهو خرق لقواعد السلوك الانتخابي. وختمت الخفاجي تصريحها بالقول: نحن بحاجة ماسة لقانون قواعد السلوك الانتخابي تماما كحاجتنا للانتخابات.

أحـــــــــد... الـــــدم

أفراح شوقي

كان أبو عبد الله النجار المعروف في منطقة الصالحية، يسابق عقارب الساعة صباحا كي ينجز دولاب ابن جاره بعد ان اعطاه وعدا بتسليمه إياه عصر يوم الأحد. بجواره كان صديقه أبو مرتضى الخطاط يصف ألوانه على جنب ليفسح المجال للوحاته الإعلانية التي خطها للتو لتجف تمهيدا لتأطيرها بالزجاج. كنت انظر نحوهما عبر زجاج سيارة الأجرة التي استقلها، والتي توقفت بالقرب منهما بفعل الزحام ، قبل ان اضع جريدتي على جنب والتي ترافقني دوماً كي اهدر دم ساعاتي التي تضيع عادة في الزحام ، وقد استفزتني مقالة فيها كانت تتحدث عن أنفلونزا جديدة ضربت مفاصل حكومتنا الموقرة ، وأعراضها المستشرية في حجب المعلومات عن مشاكل المواطنين، وممارسة فنون التهرب عن وسائل الإعلام والرأي العام ، وإبدالهما بالعمل على تجميل تلك المشاكل وإضفاء اللون الوردي عليها.

أقول كنت قد وضعت جريدتي جانباً ورفعت رأسي علّي أحظى ببعض التوازن مابين الحقيقة التي نعيشها كل يوم وتلك الادعاءات الوردية ، لكن نظراتي كانت تذهب الى يدي ذلك النجار وألوان ذلك الخطاط وأتأمل ما فيهما من حب للحياة. حانت مني التفاتة الى ساعة يدي كانت تشير الى العاشرة والنصف وأنا مازلت عالقة في زحام عتيد، وقبل ان ارفع نظراتي عنها ، دوّى انفجار كبير هز المكان بعنف وقلب صحو سمائه الى دخان وتراب خانق و نار وعويل ، ارتعدت .. وفي لحظة كان المشهد امامي عاصفا ، الامتار التي بيني وبين السيارة التي انفجرت اصبحت عالما اسود لا يشاهد منه سوى الظلام ولا يسمع منه غير الصراخ. اشتعلت الحرائق ، تطايرت اشياء لم استطع ألتقاط ماهيتها ، المشهد الذي امامي لا يوصف حيث غيوم من جنون هطلت بزخات الموت والدمار ، لم اعرف ساعتها ما افعل ، حاولت بفعل نداء سائق السيارة التي استقلها ان انتبه الى حالي ، تلمست رأسي وجسدي ، كنت في ذهول جعلني لم انتبه الى نفسي التي نالها العصف فرماني بسيل من الاتربة ، حين خرجت من السيارة كان كل من حولي جرحى ، تساقطوا بفعل الشظايا او الرعب ، نظرت الى السيارة التي استقلها وقد تحطمت مقدمتها تقريباً رغم انها وفرت لي بعض الأمان اثناء اعتكافي داخلها، خرجت منها بسرعة بعد ان كانت أبوابها قد فتحت بفعل العصف الكبير، و النيران تلتهم الاشياء من حولي ، ناهيك عن الفزع يتسيد المكان. لا ادري لماذا انتبهت الى النجار والخطاط ، شاهدت أثار حطام دولاب أبو عبد الله تطايرت وتلاشت بعد ان اختلطت بأشلاء البشر المحروقة ، واصطبغت لوحات ابو مرتضى بلون الدم والسخام، في الوقت الذي كان فيه جيرانه يحاولون إبعاده عن مكان الحادث وإسعافه من شظايا ثقبت جسده بالكامل. ولا أنسى عويل تلك المرأة وهي تحاول الافلات من قبضة رجال حاولوا منعها من الاقتراب اكثر باتجاه الحادث ، واتضح انها موظفة هناك خرجت لأداء عمل قريب وتركت ابنتها الصغيرة تلعب في روضة الأطفال في الطابق الأرضي لوزارة العدل، فيما انطبقت الجدران على معظم الصغار في الروضة الكائنة في الطابق الاسفل والجثث كانت تستخرج بصعوبة من هناك كما علمت فيما بعد عبر وسائل الأعلام. في الاتجاه الاخر لمحت امرأة كانت تحث خطاها برفقة ابنتها الصبية، وهما قادمتان من مجلس محافظة بغداد الذي شمله الدمار ايضاً بعد دقائق من الانفجار الاول الذي استهدف مبنى وزارة العدل،الصبية كانت مصابة والدماء غطت جسدها لكنها حاولت التغلب على آلامها ، وعرفت وقتها انهما قصدتا المحافظة كي تسجلا في مشروع صغير يعيلهما في حياتهما الصعبة بعد ان فقدتا رب العائلة في انفجار إرهابي مماثل.

المشهد لحظتها.. كان اكثر من مأساة كاملة الفصول،وساحة حرب مشتعلة والمواطن فيها وحده المستهدف وهو اعزل الا من سلاح وطنيته المكللة بالدم. خطوت مع من معي من الناجين والراجلين حتى منطقة علاوي الحلة، ارتجفت الطرق بأرتجاف الساعين فيها وقد غمر الخوف كل شيء، والنظرات تتطلع الى الوراء تحاكي الدخان والعويل وسيارات الاسعاف والحريق التي جللت الفضاء بأصواتها المخيفة. فقد حكت اللحظات تلك وما بعدها ألمها ببلاغة فريدة دون ان تنبس بحرف، فالمنظر لا يحتاج الى تعليق ، فهو بكاء متدفق من اعماق الارواح التي اصبح الموت والخوف والفزع ظلالا لها. لا يحتاج المشهد الى تعليق بقدر ما يتعلق بمشاكل انشغال حكومتنا بالصراعات الانتخابية واشكالية الاحتفاظ بالكراسي وهي تعدنا بالامان المتحقق على الرغم من الدماء ولهيب نيران الدمار! ، ولا نقول سوى ان نشهد ان الله الاحد وحده قادر على ان يداوي جراح العراق الابي، ويبعد عنه شر الاثمين.. اللهم امين.

ذهول وصدمة مما حدث